

قرار رقم (91) لسنة 2025م بشأن العفو عما تبقى من عقوبة محكومين

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
استناداً للنظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية،
والقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبعد الاطلاع على قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته،
وعلى قانون رقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" وتعديلاته،
وعلى قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م وتعديلاته،
وبمناسبة حلول أعياد الميلاد المجيدة ورأس السنة الميلادية وانطلاقة الثورة الفلسطينية،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

قررنا ما يلي:

مادة (1)

العفو عما تبقى من عقوبة سالبة لحرية كل من المحكومين التالية أسماؤهم، في القضايا الواردة نظير كل منهما:

رقم القضية	الجهة القضائية	اسم المحكوم	الرقم
2021/95	القضاء النظامي	رامي محمد صدقى نصار	.1
2019/122	القضاء النظامي	وحيد كمال إسماعيل خضر	.2

مادة (2)

يُخلٰى سبيل كل من المحكومين المذكورين، ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين أو مطلوبين على ذمة قضية أخرى.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، وي العمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 28/12/2025 ميلادية
الموافق: 08/رجب/1447 هجرية

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



ديوان الجريدة الرسمية
OFFICIAL GAZETTE BUREAU